مرسوم بشأن اختصاصات وتنظيم مديرية الصناعة التقليدية.

مرسوم رقم 2.75.465 بتاریخ 10 شعبان 1395 برسوم رقم 1975 بشأن اختصاصات وتنظیم مدیریة 1975 الصناعة التقلیدیة 1975.

ان الوزير الأول،

بمقتضى الظهير الشريف رقم 1.72.474 الصادر في 13 شوال 1392 (20 نونبر 1972) بتأليف الحكومة ، حسبما وقع تتميمه وتغييره ؟

وبعد دراسة المشروع في المجلس الوزاري بتاريخ 29 صفر 1395 (13 مارس 19<mark>75</mark>).

يرسم ما بلي:

القصل الأول

يعهد الى مديرية الصناعة التقليدية بالمهام الآتية:

إنعاش الصناعة التقليدية بتحسين انتاجها ووضع مقاييسها واعادة النظر في هياكلها؛ تنظيم الحرف والسيما الصناعة التقليدية الخاصة بالخدمات؛

اعداد وتطبيق برامج التكوين المهني؛

تشجيع التعاون في ميدان الصناعة التقليدية؛

البحث عن اسواق الانتاج وتنظيم الانتاج والتسويق؛

ضمان صيانة تراث الصناعة التقليدية؛

اقتراح التدابير التشريعية والتنظيمية الواجب اتخاذها في ميدان الصناعة التقليدية والسهر على تطبيقها والاسيما فيما يتعلق بالاثمان والجودة.

الفصل الثاني

تشتمل مديرية الصناعة التقليدية على المصالح المركزية التالية:

مصلحة تجديد وإنعاش الصناعة التقليدية؛

مصلحة التكوين المهني؛

مصلحة التعاون والتخطيط والدر إسات الاقتصادية والاجتماعية؛

^{1 -} الجريدة الرسمية عدد 3279 بتاريخ 25 شعبان 1395 (3 شتبر 1975)، ص2328.

المصلحة الادارية.

الفصل الثالث

تشتمل المصالح الخارجية للصناعة التقليدية بالاضافة الى المعهد الوطني للجلد والنسيج على مندوبيات الاقاليم والعمالات المكلفة بتمثيل مديرية الصناعة التقليدية وتنفيذ مقرراتها.

ويحدد الاختصاص الترابي للمصالح الخارجية وتنظيمها بقرار تصدره السلطة الحكومية المكلفة بالصناعة التقليدية ويؤشر عليه كل من وزير الشؤون الادارية الامين العام للحكومة ووزير المالية.

الف<mark>صل ا</mark>لرابع

تحدد الاختصاصات والتنظيم الداخلي للمصالح المركزية بقرار للسلطة الحكومية المكلفة بالصناعة التقليدية.

القصل الخامس

يسند تنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر بالجريدة الرسمية الى وزير الشؤون الادارية الأمين العام للحكومة ووزير المالية وكاتب الدولة لدى الوزير الأول المكلف بالتعاون الوطني والصناعة التقليدية كل واحد منهم فيما يخصه.

وحرر بالرباط في 10 شعبان 1395 (19 غشت 1975).

الوزير الأول،

الامضاء: أحمد عصمان.

وقعه بالعطف:

وزير الشؤون الادارية،

الامين العام للحكومة،

الامضاء: امحمد بنيخلف.

وزير المالية،

الأمضاء: عبد القادر بنسليمان.